

الاستثمار الاقتصادي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني

بغليزان * *

بديار أحمد

الملخص:

تعددت تعريفات و مفاهيم الإستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها لعملية الإستثمار. فإذا كان الإستثمار هو ذلك الفعل الذي من شأنه الإمتناع عن تلبية حاجات معينة في الوقت الحاضر قصد تلبيتها في المستقبل عن طريق الموارد المستثمرة و الموظفة ، فهو يسعى لتحقيق الإشباع في المستقبل ، و يلعب موضوع دراسة الجدوى الإقتصادية دورا هاما في تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية و طبيعة القرارات الاستثمارية ، فكلما كان القرار مبنيا على دراسات شاملة و دقيقة كان أكثر أمانا في تحقيق و بلوغ الأهداف.

الكلمات المفتاحية : الجدوى الاقتصادية ، الإستثمار ، العوائد ، المخاطر.

المقدمة:

يتمثل الإستثمار في الطريقة المثلى لمضاعفة الثروات و تحسين الأوضاع سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي و حتى على المستوى الوطني ككل ، و يعتبر الإستثمار عرضا هاما في الإقتصاد حيث يساعد في نمو و توسع المؤسسة و تظهر هذه الأهمية في كونه من الناحية المالية يوفر لها المداخيل التي يمكن من خلالها أن تستثمر ، كما يعتبر موضوع دراسة الجدوى الإقتصادية الإستثمار بالغ الأهمية كونه يسمح بالبداية في تنفيذ المشروع و ذلك من خلال القيام بدراسات شاملة تتصف بالموضوعية و الدقة لإختيار القرار الأمثل و الذي يحقق الهدف الأساسي من الإستثمار.

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهي العوامل و المؤثرات المحيطة بإتخاذ القرار الإستثماري الصائب و ما الجدوى الاقتصادية من ذلك. و للإجابة على هذا الاشكال ثم التطرق إلى المحاور الآتية:

مفهوم الاستثمار وأهميته:

يمكن إعطاء عدة تعاريف حول الإستثمار ، و بشكل عام كلمة إستثمار ترتبط بثلاث مفاهيم إقتصادية تنحصر في التضحية و الحرمان و العائد المتوقع ، فالإستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي أكبر. و يعرف الإستثمار بمعناه الإقتصادي على أنه توظيف الأموال بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض رأس المال القديم.

أهمية الإستثمار :

على المستوى الفردي :

حماية ثروات المستثمرين من المخاطر المختلفة .
زيادة العائد على رأس المال و تنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الإستثمار.
يمكن المستثمر من معرفة العائد المتوقع من الإستثمار.

على المستوى الوطني:

المساهمة في التقليل من البطالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة.

دفع عجلة النمو الإقتصادي و الاجتماعي.

زيادة الدخل الوطني.

زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

أنواع الإستثمار و أهدافه:

يمكن تقسيم الإستثمار إلى عدة أنواع حسب أدوات التصنيف أو التقسيم:

أولاً: حسب وسائل الإستثمار:

إستثمار مباشر: و يقصد به الإستثمار في المشاريع الإنتاجية و الخدماتية و التي تهدف إلى إنتاج السلع و الخدمات.

إستثمار غير مباشر : و هو الإستثمار في الأوراق المالية المختلفة بقصد الربح عن طريق عملية البيع.

ثانياً: حسب أطراف الإستثمار :

الإستثمار العام (الحكومي): و هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط التي تحقق أهدافها.

الإستثمار الخاص : هو الإستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين و الذين يمثلون طبقات مختلفة من المجتمع.

ج- الإستثمار الأجنبي: و يقصد به الاستثمارات الخارجية و التي تعتبر من أهم مصادر تمويل المشاريع الإقتصادية في الوقت الراهن و خاصة في الدول النامية.

أهداف الإستثمار:

تختلف أهداف الإستثمار على حسب الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار فقد يكون الهدف من عملية الإستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة ، و قد يكون الهدف منها هو تحقيق النفع العام كما هو الحال في المشاريع العامة. و تلخص أهم أهداف الإستثمار في :

تحقيق أعلى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة ، و هو ما يسمح للمستثمر بمواصلة مشروعه الاستثماري.

العمل على تنمية العائد المتحقق باستمرار.

المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع و ذلك عن طريق إختيار البديل الإستثماري الذي يحقق أعلى عائد و أقل درجة من المخاطر.

إستمرار تدفق السيولة النقدية المناسبة لتغطية متطلبات العملية الإنتاجية.

محددات الإستثمار:

الإئتمان المصرفي: إن توفر الإئتمان المصرفي يعتبر عاملاً مؤثراً على الإستثمار حيث أن توفر القروض المصرفية يساهم في دعم و تشجيع الإستثمار.

النقد الأجنبي: إن التبعة الأجنبية و خاصة كما هو الحال في الدول النامية تنشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي .

ج- الإستقرار الإقتصادي: إن عدم توفر الإستقرار الإقتصادي يؤثر سلباً على عملية الإستثمار في البلد.

د- المديونية الخارجية: إن إرتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلباً على الإستثمار الخاص من

خلال عدة مجالات منها:

- إستخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة و هذا ما يجعل الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص.

- توجيه رؤوس الأموال نحو الخارج بدل إدخارها أو إستثمارها في الداخل ، و هذا ما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للإستثمار.

- * إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا توجد عوامل أخرى تؤثر على القرار الإستثماري نذكر منها:
- 1- **سعر الفائدة** : يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس مال المستثمر إحدى العوامل الأساسية المحددة للإستثمار حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و حجم الأموال المعدة للإستثمار.
 - 2- **التقدم العلمي و التكنولوجي**.
 - 3- **الكفاية الحدية لرأس المال و الذي يقصد به العائد على رأس مال المستثمر**.
 - 4- **درجة المخاطرة**: إذ أن كل عملية إستثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة سواء كانت منتظمة أم غير منتظمة.
 - 5- **أسعار النفط**: و يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم خاصة في البلدان المصدرة للنفط.
 - 6- **عوامل أخرى**: مثل مدى توفر الوعي الإدخاري و الإستثماري لدى أفراد المجتمع و مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشيطة.
- (4) **عوائد الإستثمار و مخاطره:**
- 4-1- **مفهوم عائد الإستثمار :**
- إن الهدف الرئيسي لأي مستثمر هو تحقيق العائد ، و يعرف العائد على أنه المبلغ الذي يحصل عليه المستثمر في وقت لاحق مقابل تضحيته بالإحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر ، و ذلك نتيجة إستثماره لأمواله لفترة زمنية معينة.
- 4-2- **أنواع عوائد الإستثمار:**
- أولا : العائد المتوقع:** هو العائد الذي ينتظر المستثمر الحصول عليه في المستقبل من خلال إستثماره لأمواله خلال مدة معينة. و يتم قياس العائد المتوقع كالاتي : العائد المتوقع = مجموع (العائد المحتمل × إحتمال حدوثه)
- ثانيا : العائد الفعلي:** هو العائد الذي حققه المستثمر فعلا و يكون عبارة عن عوائد رأسمالية و التي تنتج عن بيع الأصول المستثمرة أو عوائد إيرادية و هي الأرباح الناتجة عن الإحتفاظ بالسهم و هو أنواع :
- 1- **عوائد الأسهم العادية:**
 - أ- **نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة :** و يحسب وفقا للمعادلة التالية:
$$\text{ربح السهم العادي من الأرباح المحققة} = \text{صافي الربح الخاص بحملة الأسهم العادية} / \text{عدد الأسهم العادية}$$
 - ب- **الربح الجاري للسهم:** و يحسب كما يلي :
$$\text{الربح الجاري للسهم} = (\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة} \times 100) / \text{القيمة السوقية للسهم}$$
 - ج- **نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة:**
$$\text{نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الموزعة} / \text{عدد الأسهم العادية}$$
 - = القيمة الإسمية للسهم × نسبة التوزيع المعلن عنها
 - د- **عائد فترة الإحتفاظ :** و هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال إحتفاظه بالأوراق المالية و يتكون من جزئين رئيسيين:
 - **التدفقات النقدية الجارية و تمثل التوزيعات النقدية للأرباح أو فوائد السندات أو غيرها.**
 - **الأرباح الرأسمالية و تمثل الفرق بين تكلفة الشراء و سعر البيع و يمكن قياس عائد فترة الإحتفاظ وفقا للمعادلة التالية:**